

قرر :

مادة ١ - تتبع المؤسسة المصرية العامة للنقل البحري والشركات التابعة لها لوزير النقل ، ويكون له سلطات الوزير المنصوص عليها في القوانين والقرارات بالنسبة لها .

مادة ٢ - يلغى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣١٩٤ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

صدر برباثة الجمهورية في ٢ صفر سنة ١٣٨٨ ( ٣٠ أبريل سنة ١٩٦٨ )

جمال عبد الناصر

### قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٥٨٧ لسنة ١٩٦٨

بالترخيص للشركة المصرية لنزل ونسج الصوف ( وولتكنس ) في استخدام حصيلة الـ ٥٪ من أرباحها في تنفيذ بعض المشروعات رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦١ بشأن تنظيم توزيع الأرباح في الشركات والمنشآت ؛

قرر :

مادة ١ - يرخص للشركة المصرية لنزل ونسج الصوف ( وولتكنس ) في استخدام حصيلة الـ ٥٪ من صافي أرباحها والمخصصة لخدمات الاجتماعية والإسكان طبقاً لأحكام القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦١ المشار إليه عن السنوات المالية من ١٩٦٠/١٩٦١ إلى ١٩٦٥/١٩٦٦ والمودعة باسم الشركة في حساب (خدمات عمال) بالبنك المركزي في تنفيذ مشروعات الإسكان بالشركة في حدود ما تم الارتباط عليه ، وعلى أن يتم الصرف بمعرفة وزارة الخزانة بالخصم على الحساب المذكور .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

صدر برباثة الجمهورية في ٢ صفر سنة ١٣٨٨ ( ٣٠ أبريل سنة ١٩٦٨ )

جمال عبد الناصر

مادة ٣ - تعدل استخدامات وموارد ميزانية صندوق الاستئجار السنة

لمالية ١٩٦٧/١٩٦٨ على الوجه الآتي :

(١) الاستخدامات :

جنيه  
٢٥٠٠٠٠ زيادة في العجز الجاري لخدمات .

(ب) الموارد :

جنيه  
٢٥٠٠٠٠ زيادة في القروض الجديدة .

مادة ٤ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

صدر برباثة الجمهورية في ٢ صفر سنة ١٣٨٨ ( ٣٠ أبريل سنة ١٩٦٨ )

جمال عبد الناصر

### قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٥٨٦ لسنة ١٩٦٨

بشأن تتبع المؤسسة المصرية العامة للنقل البحري لوزير النقل

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء المؤسسة المصرية العامة للنقل البحري ؛

وعلى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ بإصدار قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن سلطات الوزراء ومسئوليات كل منهم في تحقيق الأهداف بالنسبة للمؤسسات العامة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣١٩٤ لسنة ١٩٦٤ بشأن تتبع المؤسسة المصرية العامة للنقل البحري والشركات والمنشآت التابعة لها لهيئة قناة السويس ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام ؛